رأي ابن أبي الربيع الإشبيلي
في قلب الواو ياء في الاسم الذي على وزن "فُعلى"

الباحث/ عبدالله بن يحيى بن سالم الفيفي

قسم اللغة العربية، الكلية الجامعية بأضم، جامعة أم القرى

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعد، وبعد:

فقد تناولت هذه الدراسة البحث في: "رأي ابن أبي الربيع الإشبيلي في قلب الواو ياءً في الاسم الذي على وزن "فُعلى"، وقد جاءت هذه الدراسة عبر مقدمة ذكرت فيها أهمية هذا البحث وأسباب اختياري له، ثم مبحث واحد عرضت فيه أولاً نص ابن أبي الربيع الإشبيلي، ثم تتبعت هذه المسألة عند النحاة المتقدمين والمتأخرين موضحاً آرائهم وأدلة كل رأيٍ، وناقشت هذه الآراء مبيناً وجه القوة والضعف فيها، ثم خلصت أخيراً إلى أهم النتائج التي تضمنتها هذه الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشكره شكراً على وافر فضله ونعمائه، وأستغفره ربي وأتوب إليه عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، ثم الصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم رسله وأنبيائه، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى الغر الميامين أصحابه، وبعد:

فيعدّ ابن أبي الربيع الإشبيلي من أبرز علماء القرن السابع الهجري، فهو يتميز بشخصية نحوية بارزة، ويتمتع بمكانة علمية متميزة، ويعد تفسيره(١)، من أهم كتبه التي برزت فيه شخصيته من خلال تحليلاته، وتعليلاته، ونظراته الفاحصة الناقدة لآراء النحاة، ومناقشته المسائل النحوية بطريقة بارعة، وقد جاء في تفسيره نص حول قلب الواو ياءً في الاسم الذي على وزن "فُعلى" ذكر فيه الرأي الذي ارتضاه لنفسه ونسبه إلى أبي علي الفارسي، وقد أثار ذلك عندي تساؤلاً حول دقة هذه النسبة، مما جعلني أقوم بدارسة هذه المسألة متتبعاً فيها آراء النحاة القدماء والمتأخرين، ومناقشاً هذه الآراء مع بيان أوجه القوة والضعف فيها، ومحاولاً نسبة كل رأي إلى صاحبه متوصلاً من خلال ذلك إلى رأي ابن أبي الربيع الإشبيلي في هذه المسألة.

(١) تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع الإشبيلي من أهم كتبه التي قامت حوله البحوث والدراسات، وقد كانت رسالتي في الماجستير حول هذا الكتاب، وقد وُسمت بـــ "أثر الخلاف النحوي والصرفي في تعدد الأوجه الإعرابية والصرفية في تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٨هـــ، من فاتحة الكتاب إلى الآية (١٢٨) من سورة البقرة"، عبدالله يحيى سالم الفيفي، جامعة أم القرى، ٢٠٢٠م.

مسألة قلب الواو ياء في الاسم الذي على وزن "فُعلى"[١].

قال ابن أبي الربيع الإشبيلي في تفسيره عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ **فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[٢]: "والياء في (الدُّنيا) منقلبةُ عن واوٍ، لتُفرّق بين الصفة الجارية مجرى الاسم، والصفة التي لم تجر مجرى الاسم؛ لأنَّ الصفة التي لم تجر مجرى الاسم لا تقلبُ فيها الواو ياءً، والصفة التي جرت مجرى الاسم قلبت فيها الواو أبداً، كذلك نص عليه أبو علي في الإيضاح.

واختلف في (فُعْلَى) إذا كانت اسماً هل تقلب واوها ياءً أو لا تقلب؟ فعلى ما ذكره أبو علي ينبغي ألا تُقلب، ويُقَوِّى قول أبي علي قولهم: حُزوى[٣]، وهو اسم مكان، ولم يقل فيه حُزيا. ومنهم من قال: حُزوى شاذ، والقياسُ أنْ تُقلب في الاسم، وكذلك قلبت في الصفة الجارية مجرى الاسم. والذي يظهر أنّها لا تقلب في الاسم، ولا في الصفة التي لم تجر مجرى الاسم، وتقلب في الصفة التي جرت مجرى الاسم، فإنْ قلتَ: سيبويه- رحمه الله- قال: تُقْلَبُ في الاسم، قلتُ: لمّا مثل بالصفة الجارية مجرى الاسم قال ذلك، على أنّه أطلق الاسم وهو يريد الصفة الجارية مجرى الاسم"[٤].

ذكر ابن أبي الربيع هنا خلافاً بين النحاة في قلب الواو ياء في الاسم الذي على وزن "فُعْلَى"، ورجّح عدم قلبها، وقال إنّما تقلب فقط في الصفة التي جرت مجرى الأسماء، مستدلاً على ذلك بما مثّل به سيبويه في هذه المسألة، وأنّه لم يُرِد قلبها في الاسم، وإنّما أراد الصفات الجارية مجرى الأسماء، وما ذكره هنا يحتاج إلى تفصيل، إليك بيانه:

فإذا ما بدأنا بما جاء عند سيبويه فقد قال: "وأمّا فُعْلَى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإنّ الياء مبدلة مكان الواو، كما أُبدلت الواو مكان الياء في فَعْلَى، فأدخلوها عليها في فُعْلَى كما دخلت عليها الواو في فَعْلَى لتتكافئا. وذلك قولك: الدُّنيَا، والعُليَا، والقُصيَا. وقد قالوا القُصْوَى فأجروها على الأصل لأنّها قد تكون صفة بالألف واللام. فإذا قلت فُعْلَى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفةً وهو أجدر أنْ يجيء على الأصل، إذ قالوا

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة في المصادر التالية: إيجاز التعريف في علم التصريف ١٣٥، والبحر المحيط ٤٩١/٤، وارتشاف الضرب ٢٩١/١-٢٩٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٩٥/٣، والدر المصون ٦١٠/٥-٦١٢، واللباب في علوم الكتاب ٥٢٧/٩-٥٢٨، وتمهيد القواعد ٥١٢٦/١٠-٥١٢٩، والمساعد ١٥٧/٤-١٥٨، والمقاصد الشافية ١٨٩/٩-٢٠٢، وشرح الأشموني ٨٥٢/٣-٨٥٣، وشرح التصريح ٣٨٠/٢، وحاشية الشهاب الخفاجي ٢٧٧/٤، وروح المعاني الألوسي ٢٠٤/٥.

(٢) سورة البقرة: ٨٥.

(٣) وهو اسم موضع بنجد في ديار تميم. ينظر معجم البلدان ٢٥٥/٢.

(٤) تفسير القرآن الكريم ٥١٥/٢-٥١٦.

القُصوَى فأجروه على الأصل وهو اسم، كما أخرجت فَعلَى من بنات الياء صفةً على الأصل"[١].

يبدو أنّ هذا النص قد أشكل على النحاة حيث صرح سيبويه هنا بقلب الواو ياءً في الاسم، ولكنّه عندما مثّل على ذلك مثّل بمفردات هي في الأصل صفات، ثم استعملت أسماءً، وهي الدُّنيَا، والعُليَا، والقُصيَا، وهذا أدى إلى الخلاف بين النحاة، وهو خلاف شكليٌ في تصنيف هذه الكلمات بين الاسمية والوصفية ترتب عليه اختلاف في نص القاعدة، فمنهم من رأى أنّ هذه الكلمات دخلت في حيّز الأسماء، وعلى ذلك وافق سيبويه في وضع القاعدة فالواو تقلب ياءً في الأسماء وتبقى كما هي في الصفات، وجعلوا "حُزوَى" وهو اسم علم لموضع شاذاً عن القياس، ومنهم من حمل هذه الكلمات على أنّها صفات وبناء على ذلك خالفوا سيبويه في وضع القاعدة، فقالوا تقلب في الصفات، وتبقى كما هي في الأسماء، وهؤلاء جعلوا "حُزوَى" صحيحاً لم يخالف القاعدة، ومنهم من خص القلب في هذه الصفات الجارية مجرى الأسماء، ومنع القلب في الأسماء والصفات المحضة، وعليه يكون عندنا ثلاثة آراء في هذه المسألة، وإليك بيانها:

الرأي الأول: ذهب سيبويه والنحاة القدماء إلى أنّ "الدُّنيَا، والعُليَا، والقُصيَا" خَرجت من حيز الصفات، وأصبحت أسماءً، وعليه فإنّ واو "فُعلَى" تقلب ياءً في الأسماء وتُقرّر في الصفات، ويكون قولهم "القُصوَى، وحُزوَى" شاذاً عن القياس.

وهذا هو ما صرح به سيبويه في هذه المسألة – كما اتضح لنا من نصه السابق – حيث بيّن أنّ الواو تقلب في الأسماء، ومثل بقوله: "الدُّنيَا، والعُليَا، والقُصيَا"، فهي عنده أسماءٌ[٢].

ولم يختلف ما قاله المازني، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤]، والسيرافي[٥] عمّا جاء عند سيبويه، ومثلوا بما مثّل به أيضاً، ولعلي أكتفي بنص المازني، قال: "وأمّا "فُعلَى" فإذا كانت اسماً أبدلت الياء مكان الواو، وذلك: العُليَا والدُّنيَا والقُصيَا، وقالوا: "القُصوَى"، فجاءوا بها على الأصل"[٦].

(١) الكتاب ٣٨٩/٤.
(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي ٣٠٥/٥.
(٣) ينظر المقتضب ٣٠٧/١.
(٤) ينظر الأصول ٢٥٧/٣-٢٥٨.
(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه ٣٠٥/٥.
(٦) المنصف ١٦١/٢.

أمّا ابن جني فقد تنبه إلى أنّ هذه المفردات التي مُثِّل بها على هذه القاعدة، هي في الأصل صفاتٌ، إلا أنّها قد خرجت عن ذلك وأصبحت أسماءً، فقال معلقاً على نص المازني السابق، ومقرراً لهذا الرأي: "إنّما ذكر العُليَا والدُّنيَا والقُصيَا في موضع الأسماء؛ لأنّها وإنْ كان أصلها الصفة، فإنّها الآن قد أخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء"(١).

واضح مما سبق أنّ هؤلاء النحاة حملوا هذه الصفات على أنّها أسماءٌ، وعمموا هذا الحكم على سائر الأسماء، فأي اسم خرج عن هذه القاعدة فهو شاذ، ولذلك جعل الزمخشري "حُزوَى"، و"القصوى"، شاذين عن القياس، فقال مقتفياً أثرهم: "و"فُعلَى" تقلب واوها ياءً في الاسم دون الصفة. فالاسم نحو الدُّنيَا والعُليَا والقُصيَا، وقد شذ القُصوَى وحُزوَى"(٢).

وقد أخذ بهذا الرأي جمعٌ من النحاة منهم الثمانيني(٣)، وابن الأثير(٤)، وابن يعيش(٥)، وابن الحاجب(٦)، وابن عصفور(٧)، والرضي(٨)، وابن إياز(٩).

الرأي الثاني: ذهب النحاة المتأخرون إلى أنّ "الدُّنيَا، والعُليَا، والقُصيَا" صفات، وقلبت فيها الواو ياءً، وعليه فإنّ واو "فُعلَى" تقلب ياءً في الصفات وتُقرّر في الأسماء، ويكون قولهم "القُصوَى" شاذاً عن القياس، و"حُزوَى" ثبتت واوها على القياس.

نظر أصحاب هذا الرأي إلى هذه الأمثلة التي قلبت فيها الواو ياءً، فوجدوا أنّها صفات، وإنْ جرت مجرى الأسماء فذلك لا يخرجها عن أصلها، وبناء على ذلك خالفوا مذهب سيبويه في نص القاعدة، وجعلوا القلب في الصفات دون الأسماء.

ولعلي أذكر أولاً نصاً لابن السكيت اعتمد عليه أصحاب هذا الرأي في تقرير أنّ هذه الكلمات صفات، قال في باب الأسماء المقصورة على مثال "فُعلَى" مما يكتب بالياء: " ... ومنه ما كان من النعوت العُلَى والتُّقَى ... وأمّا الدُّنيَا والعُليَا فإنّه يأتي بضم أوله

(١) المصدر نفسه ١٦١/٢.
(٢) ينظر المفصل ٤١٤.
(٣) ينظر شرح التصريف ٥٣٤.
(٤) ينظر البديع في علم العربية ٥٩٥/٢-٥٩٦. ومع أنّه خص القلب في الصفات الجارية مجرى الأسماء، إلا أنّي لم أضعه مع أصحاب القول الثالث؛ لأنّه ذكر أنّ "حُزوَى" وهو اسم علم شاذ، فهذا يدل على أنّه موافق لسيبويه في جريان هذا الحكم على الأسماء المحضة.
(٥) ينظر شرح المفصل ٥٠٠/٥.
(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٦/٢.
(٧) ينظر الممتع ٥٤٤/٢-٥٤٥.
(٨) ينظر شرح الشافية ١٧٨/٣.
(٩) ينظر شرح التعريف بضروري التصريف١٩٦-١٩٨.

وبالياء؛ لأنّهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله فليس فيه اختلاف إلا أنّ أهل الحجاز قالوا القصوى فأظهروا الواو"[1].

حمل ابن السكيت "الدُّنيَا والعُليَا" على أصلها، فهي صفات وقلبت فيها الواو ياءً، ولم يُنكِر على النحاة أصحاب الرأي الأول الذين أجروا هذه الصفات مجرى الأسماء، وأيضاً لم يوافقهم أو يخالفهم في ذلك، وإنّما كان دوره كعالم لغوي هو جمع ما جاء على وزن "فُعلَى" من الصفات، ومنها: "الدُّنيَا والعُليَا"، وبيّن ما حدث فيهما من إعلال، وهي فعلاً في الأصل صفاتٌ، ولم يُنْكر ذلك أصحاب الرأي الأول.

وكذلك العكبري تحدث عن هذه المسألة وحمل هذه المفردات على أصلها، وبنى عليها رأيه، دون أنْ يتطرق لرأي القدماء، قال: "فإنْ كَانَت الكلمةُ على فُعْلَى بضمِّ الأوّل، واللامُ واوٌ، أقررتَها فِي الِاسْم مثل حُزْوَى، وأبدلتَها فِي الصِّفةِ نَحْو: "الدُّنيا والعُلْيَا" للفَرْق أَيْضاً"[2].

أمّا ابن مالك فهو أول من أثار الجدل والخلاف في هذه القضية، ولم يرتضِ رأي القدماء الذين كانوا ينصون على قلب الواو ياءً في الاسم، ويمثلون بالصفات، ولذلك خالفهم في نص القاعدة، فجعل قلب الواو ياء في الصفات، وإقرارها في الأسماء، مستدلاً على أنّ هذه الكلمات ليست أسماءً بنص ابن السكيت السابق، قال: "تبدل الياء من الواو الكائنة لام فُعْلَى صفة محضة كالعُلْيَا، أو جارية مجرى الأسماء كالدُّنْيَا، والأصل فيهما: العُلْوَى والدُّنْوَى، لأنَّهما من العلو ... فإنْ كان "فُعْلَى" اسماً محضاً كـــ "حُزوَى" لم يُغيّر، ... وهذا الذي ذكرته وإنْ كان خلاف المشهور عند التصريفيين، فهو مُؤيَّد بالدليل، وهو موافق لقول أئمة اللغة. فمن قولهم ما حكاه الأزهري عن ابن السكيت وعن الفراء[3] أنّهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدُّنْيَا والعُلْيَا فإنَّه بالياء، لأنّهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف، إلا أنّ أهل الحجاز قالو: "القُصْوى" فأظهروا الواو، وهو نادر. وبنو تميم يقولون: القُصْيا.

(١) المقصور والممدود ٦٦-٦٧.

(٢) اللباب ٤٢٣/٢-٤٢٤.

(٣) نقل الأزهري هذا الرأي عن ابن السكيت فقط، وليس صحيحاً ما قاله ابن مالك في نسبة هذا القول إلى الفراء، وإنّما حكى الأزهري عن الفراء تفسير قوله تعالى: ﴿ **إِذْ أَنتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى**﴾ سورة الأنفال، آية: ٤٢، قال الأزهري: "قال الفراء: الدنيا مما يلي المدنية، والقصوى مما يلي مكة"، هذا ما حكاه عن الفراء، ثم حكى عن ابن السكيت النص الذي نقله ابن مالك، ينظر تهذيب اللغة ٢١٩/٩.

هذا قول ابن السكيت، وقول الفراء، والوقع[١] على وفقه. قال الله تعالى: ﴿ **إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا**﴾[٢] وقال تعالى: ﴿ **وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا**﴾[٣]، صفتان محضتان، والنحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثُمَّ لا يمثلون إلا بصفة"[٤].

وتبع أبو حيان ابن مالك في هذا الرأي، وقال: "وتبدل الياء من الواو لاماً لفُعلَى صفة محضة كـــ "القُصيَا"، أو جارية مجرى الأسماء كـــ "الدُّنيَا والعُليَا"، وشذَّ "الحُلوَى" تأنيث الأحلى، وهو من الواو بإجماع، و"القُصوى" في لغة الحجاز؛ فإنْ كان اسماً صح كـــ "حُزوَى""[٥].

وأخذ بذلك أيضاً معظم النحاة المتأخرين ومنهم المرادي[٦]، والسمين الحلبي[٧]، وابن هشام[٨]، وناظر الجيش[٩]، وابن عقيل[١٠]، والأشموني[١١]، والشيخ خالد الأزهري[١٢].

وما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

١- أنّ هناك اضطراباً بين أصحاب هذا المذهب في تحديد ماهية هذه المفردات، فالعكبري جعل "الدُّنيَا والعُليَا" صفات، وابن مالك جعل: "العُليَا" صفة محضة، و"الدُّنيَا" صفة جارية مجرى الأسماء، وأبو حيان جعل "القُصيَا" صفة محضة، و"الدُّنيَا، والعُليَا" صفتين جاريتين مجرى الأسماء، وإذا نظرنا إلى هذه الكلمات نجد أنّها من باب واحد وحكمها واحد، فجميعها من باب "فُعلَى أفعل"، فهي من أفعل التفضيل، وهي مؤنثة، ومذكرها الأدنى، والأعلى، والأقصى، وليست إحداهن صفة محضة كـــ "حُبلَى"، أو "أُنثَى"، لا أفعل لها، وعليه فهذا الاختلاف والاضطراب في تحديد باب هذه الكلمات يؤدي إلى ضعف مذهبهم، ولو جعلوها كلها صفات بناء على أصلها كما فعل العكبري دون تفرقة بينها، لكان أوجه.

---

(١) هكذا وردت في الكتاب المطبوع.
(٢) سورة الأنفال، آية: ٤٢.
(٣) سورة التوبة، آية: ٤٠.
(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف ١٣٥.
(٥) ارتشاف الضرب ٢٩١/١-٢٩٢.
(٦) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ١٥٩٤/٣.
(٧) ينظر الدر المصون ٤٩٠/١.
(٨) ينظر أوضح المسالك ٣٨٨/٤.
(٩) ينظر تمهيد القواعد ٥١٢٩/١٠.
(١٠) ينظر المساعد ١٥٧/٤-١٥٨.
(١١) ينظر شرحه للألفية ٨٥٢/٣.
(١٢) ينظر شرح التصريح ٣٨٠/٢.

٢- يبدو أنّ ما دعاهم إلى جعل بعض هذه الكلمات صفات محضة، وهي في الحقيقة ليست كذلك، هو تطبيق ما نص عليه مذهبهم، وهو أنّ الواو تقلب ياءً في الصفات المحضة والصفات الجارية مجرى الأسماء، فكان لابد أنْ يمثلوا على الصفات المحضة، ولذلك فرقوا بين هذه الصفات فجعلوا بعضها محضة والأخرى غير محضة، وإذا نظرنا إلى نص سيبويه في هذه المسألة نجد أنّه قال لا تقلب الواو ياء في الصفة، ولم يمثل على ذلك(١)؛ لأنّه لم يسمع عن العرب صفة محضة من بنات الواو على "فُعلَى"، قال السيرافي: "إنّما ذكر أنّ فُعلى من بنات الواو إذا كانت صفة على أصلها، وإنْ كان لا يحفظ في كلامهم شيء من ذلك على فُعلى، لأنّ القياس أنْ يحمل على أصله حتى يتبين أنّه خارج عن أصله شاذ عن بابه"(٢)، وقال الشاطبي معلقاً على نص سيبويه والسيرافي: "وأنت تراه قد صرّح بعدم السماع فيه على بحثه وبحث أمثاله ممن في طبقته أو قبله أو بعده إلى الآن، فلم يُحَك من ذلك شيء يعرف في المنقول"(٣)، واضحٌ مما سبق أنّه لم يسمع عن العرب صفة محضة على "فُعلَى"، وأنّ ما جعلوه صفة محضة ليس كذلك، وعليه فهذا تأكيد للاضطراب في مذهبهم وضعفه.

٣- ثبت مما سبق أنّ ما جعلوه صفة محضة ليس كذلك؛ لأنّ لم يرد عن العرب صفة محضة على "فُعلَى" من بنات الواو، وعليه فقياسهم الصفات المحضة في القلب على الصفات الجارية مجرى الأسماء قياس ضعيف؛ لأنّ القياس أنْ يحمل الشيء على أصله حتى يتبين أنّه خارج عن أصله شاذ عن بابه (٤)، وهؤلاء حملوا الصفات المحضة على خلاف الأصل مع عدم ورود ما يؤيد أو يخالف ذلك عن العرب.

٤- أنّ النحاة متفقون على قلب الواو ياءً في الصفات الجارية مجرى الأسماء، والمراد بالجارية مجرى الأسماء أي أنّها في حكم الأسماء؛ "لأنّ الاعتبار بالأحكام، ألا ترى أنّ من الكلم ما الظاهر فيه الدخول تحت الحروف، ومع ذلك حُكم لها بأنّها أسماء أو أفعال لمَّا جرت عليها أحكام الأسماء أو الأفعال، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وليس، ونِعم وبِئس، ونحو ذلك، فكذلك مسألتُنَا، فأفعل التفضيل حين كان لازماً لمِنِ لفظاً أو تقديراً كان جارياً على الموصوف، فأطلق عليه لفظ الصفة، فلمّا

(١) ينظر الكتاب ٣٨٩/٤.
(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٠٥/٥.
(٣) المقاصد الشافية ١٩٥/٩.
(٤) شرح كتاب سيبويه ٣٠٥/٥.

خرج عن ذلك فاستعمل بالألف خرج عن لزوم الجريان على الموصوف إلى ولاية العوامل، فلا جرم أنّهم أطلقوا عليه لفظ الاسم"[١]، إذا فقد خرجت "الدُّنيَا والعُليَا والقُصيَا" من باب الصفات وقربت من باب الأسماء بل هي عند سيبويه من الأسماء[٢]، وعليه بما أنّها قربت من الأسماء فكان من الأولى حمل الأسماء عليها في هذا القلب، وليس الصفات؛ لأنّها وإنْ كانت في الأصل صفات، إلا أنّها قد خرجت عن هذا الأصل، وبعدت عنه، وحَمْل أصحاب هذا المذهب الصفات عليها يؤدي إلى اضطراب في هذا الباب؛ لأنّ القلب أصبح في الصفات، وفيما قرب من الأسماء وهي الصفات الجارية مجرى الأسماء، فكأنّ القلب أصبح في البابين أي: الأسماء والصفات، وضاع الغرض الأساس من هذا القلب، وهو التفرقة بين الأسماء والصفات، كما قال سيبويه في بداية هذا الباب: "هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً ليُفصَل بين الاسم والصفة"[٣]، وعليه فإن ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي في قلب الواو ياءً في الصفات ضعيف من كل الوجوه.

الرأي الثالث: ذهب بعضهم إلى أنّ القلب خاص بالصفات الجارية مجرى الأسماء فقط، فلا تقلب في الأسماء المحضة ولا في الصفات المحضة.

أصحاب هذا الرأي جمعوا بين الرأيين السابقين، فرأوا أنّ "الدُّنيَا والعُليَا والقُصيَا"، صفات في الأصل، واستعملت استعمال الأسماء، فخصوا القلب في هذا النوع فقط، وهي الصفات الجارية مجرى الأسماء، فخالفوا سيبويه ومن تبعه في عدم حمل الأسماء المحضة على هذا الحكم فجعلوا "حُزوَى" على القياس، وليس شاذاً، وخالفوا ابن مالك ومن تبعه في عدم قلب الصفات المحضة.

وبدأت جذور هذا الرأي عند الفارسي، مع أنّه لم يصرح بمخالفته لسيبويه في قلب الأسماء المحضة، ولكنّي وضعته هنا؛ حملاً على ظاهر نصه، فقد خص القلب في الصفات الجارية مجرى الأسماء، فقال: "وإذا كانت اللام واواً في فُعْلَى فإنّها تبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء وذلك: الدُّنيَا والعُليَا والقُصيَا"[٤].

وكذلك الجرجاني شرح هذا النص دون أي تعليق عليه من حيث موافقته لمذهب سيبويه أو مخالفته له، ولكنّه وافق الفارسي في تخصيص القلب في الصفات الجارية

(١) المقاصد الشافية ١٩١/٩-١٩٢.
(٢) ينظر الكتاب ٤٨٩/٤.
(٣) ينظر الكتاب ٤٨٩/٤.
(٤) التكملة ٢٦٩.

مجرى الأسماء، فقال: "اعلم أنّ فُعْلَى من الصفات الجارية مجرى الأسماء تقلب لامها إذا كان واواً إلى الياء من غير علة نحو: العُلْيَا من عَلَوت، والدُّنيَا من دَنوتُ، والقُيصَا من قَصَوت"(١).

أمّا ابن أبي الربيع فيبدو أنّه هو أول من اعتمد هذا الرأي ورجّحه مخالفاً لما صرح به سيبويه، ومؤولاً لنصه بما يتوافق مع ذلك، قال: "والذي يظهر أنّها لا تقلب في الاسم، ولا في الصفة التي لم تجر مجرى الاسم، وتقلب في الصفة التي جرت مجرى الاسم، فإنْ قلتَ: سيبويه– رحمه الله– قال: تُقْلَبُ في الاسم، قلتُ: لمّا مثّل بالصفة الجارية مجرى الاسم، قال ذلك، على أنّه أطلق الاسم وهو يريد الصفة الجارية مجرى الاسم"(٢).

واضح من هذا النص أنّ ابن أبي الربيع خص القلب بالصفات الجارية مجرى الأسماء فقط، أي أنّه فرق بين هذه الصفات التي جرت مجرى الأسماء وبين الأسماء المحضة، فجعل لكل منهما حكماً مختلفاً، فالقلب خاص بالصفات التي جرت مجرى الأسماء مستدلاً بتمثيل سيبويه على ذلك، ولم يمثل بأسماء محضة، ولذلك منع القلب في الأسماء، وقوّى رأيه بعدم قلب "حُزوَى" وهي اسم علم، فهي عنده جارية على القياس وليست شاذة.

والحق أنّ ما ذهب إليه ابن أبي الربيع قول مقبول؛ لأنّه بنى هذا الحكم على ما سُمِع عن العرب، فلم يذكر النحاة من الأسماء المحضة التي جاءت على "فُعلَى" ولامها واو إلا "حُزوَى"، وجاء على الأصل، ولم تقلب واوه ياءً، وقاس هذا الحكم على جميع الأسماء، وخص القلب بالصفات الجارية مجرى الأسماء، وأمّا ما قاله بأنّ هذا هو مراد سيبويه فأطلق لفظ الاسم وأراد الصفات الجارية مجرى الأسماء فيبدو أنّه ضعيف؛ للأسباب التالية:

١–أنّ سيبويه صرح بذلك وظاهر كلامه أنّ القلب في الأسماء مطلقاً، سواءً المحضة أو غير المحضة، وما قاله ابن أبي الربيع تأويل للنص على خلاف الظاهر، ومعلومٌ أنّ حمل النص على الظاهر أولى من التأويل.

٢–أنّ سيبويه لم يفرّق بين الأسماء المحضة والصفات الجارية مجرى الأسماء، فهي كلها عنده أسماء وحكمها واحد(٣).

(١) المقتصد في شرح التكملة ١٥٥١/٢.

(٢) تفسير القرآن الكريم ٥١٥/٢–٥١٦.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي ٣٠٥/٥.

٣-أنّ معظم النحويين بعد سيبويه حملوا كلامه على الظاهر، واتبعوا رأيه، وجعلوا التصحيح في "حُزوَى" شاذاً عن هذا الباب، ولم أجد أحداً – فيما اطلعت عليه – فسر كلامه مثل ما فسره ابن أبي الربيع، فهل يمكن أنْ يكون هذا مراده ولا يتنبّه لذلك النحاة إلا ابن أبي الربيع في نهاية القرن السابع ؟!

ولعل الباحث بعد عرضه للآراء السابقة يميل في هذه المسألة إلى قول سيبويه، مخالفاً لما ذهب إليه ابن أبي الربيع، والذي دعاه إلى مخالفته وموافقة سيبويه الآتي:

١- أنّ هذا هو رأي النحاة الأوائل الذين شافهوا العرب وأخذوا عنهم لغتهم، وعرفوا مقاصدهم في الإعلال والإبدال، حيث أنّ الغرض من هذا القلب هو كما قال سيبويه هو التفرقة بين الأسماء والصفات(١)؛ فإذا منعنا القلب في الأسماء المحضة، اشتبهت بالصفات، وزال هذا الغرض، وعليه فمراعاة ذلك أولى.

٢- أنّ ما ذهب إليه ابن أبي الربيع فيه تكلف في القسمة، حيث فرق بين الأسماء، وبين الصفات الجارية مجرى الأسماء، بينما مذهب سيبويه لا تكلف فيه، حيث جعلها في حكم واحد، وعدّ هذه الصفات أسماءً؛ لأنّها خرجت عن باب الصفات واستعملت استعمال الأسماء(٢)، والقول بلا تكلف أولى.

٣- أنّ "حُزوَى" وإنْ شذّ عن هذا الباب فهو علم، والأعلام قد يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها(٣).

(١) ينظر الكتاب ٣٨٩/٤.

(٢) ينظر المنصف ١٦١/٢.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ١٥٤/١ و٧٣٦/٢.

الخاتمة

مما سبق يمكن أنْ نخلص إلى الآتي:

أنّه لم يظهر عند النحاة القدماء تقسيمات متعددة أو آراء مختلفة في هذه المسألة فالصفات الجارية مجرى الأسماء قد خرجت من حيز الصفات وأصبحت أسماء كما نص على ذلك ابن جني: "إنّما ذكر العُليَا والدُّنيَا والقُصيَا في موضع الأسماء؛ لأنّها وإنْ كان أصلها الصفة، فإنّها الآن قد أخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء"(١)، فكذلك أبو علي الفارسي عندما صرح بأنّ الواو تقلب ياء في الصفات الجارية مجرى الأسماء فالظاهر أنّه لم يُرد بذلك إلا ما أراده سيبويه أي أنّ هذه الصفات قد أصبحت أسماء، فالقلب في الأسماء عامة، ومما يؤكد ذلك أنّه لم يشر إلى أي خلاف بين النحاة في هذه المسألة، وكذلك لم يصرح بمخالفته لرأي سيبويه؛ لأنّه وإنْ خالفه في النص، فهو متفق معه في المضمون.

وكذلك هذا الخلاف كما تبين مما سبق لم يظهر إلا عند النحاة المتأخرين وأنّ أول ذكره هو ابن مالك عندما اعترض على النحاة في هذه المسألة بقوله: "والنحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثُمَّ لا يمثلون إلا بصفة"(٢)، ثم تتابع النحاة بعده يذكرون هذا الخلاف مؤيدين له أو معترضين عليه، وهذا يؤكد أيضاً أنّ النحاة القدماء لم يكن بينهم خلاف في هذه المسألة.

أمّا ابن أبي الربيع فقد حاول أنْ يوفق بين آراء النحاة في هذه المسألة فخرج برأي تفرّد به في هذه المسألة، وهو تخصيص القلب في الصفات الجارية مجرى الأسماء فقط دون الأسماء أو الصفات المحضة، حيث أخذ بظاهر نص الفارسي الذي صرح بقلب الواو ياء في الأسماء الجارية مجرى الصفات، وكذلك أول نص سيبويه ليجعله موافقاً لهذا الرأي، مع أنّ الفارسي كما تقدم لم يصرح بعدم قلب الواو ياء في الأسماء، بينما سيبويه نصّ على قلبها في الأسماء. والله أعلم.

(١) المنصف ١٦١/٢.

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف ١٣٥.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين، (١٤٢٠ه)، البديع في علم العربية، ت: د. فتحي أحمد علي الدين، وصالح حسين العايد، ط١، مكة، جامعة أم القرى.

٣- الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، ت: لجنة من العلماء، دار الفكر.

٤- الأزهري، أبو منصور، (١٣٨٤ه - ١٩٦٤م)، تهذيب اللغة، ت: عبدالسلام هارون وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٥- الأشموني، نور الدين علي بن محمد، (١٣٧٥ه - ١٩٥٥م) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ت:محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، لبنان – بيروت، دار الكتاب العربي.

٦- الألوسي، شهاب الدين، (١٤١٥ه- ١٩٩٤م) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ت: علي عبدالباري عطية، ط١، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية.

٧- الأندلسي، أبو حيان، (١٤١٣ه- ١٩٩٣م) تفسير البحر المحيط، ت: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، ط١، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية.

٨- الأندلسي، أبو حيان، (١٤١٨ه-١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب، ت: د. رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٩- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٠- الاستراباذي، الرضي، (١٤٠٢ه-١٩٨٢م) شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن وآخرون، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية.

١١- الإشبيلي، ابن أبي الربيع، (١٤٣٠ه) تفسير القرآن الكريم، ت: د. صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٢- الإشبيلي، ابن عصفور، (١٤٠٧ه - ١٩٨٧م) الممتع في التصريف، ت: د. فخر الدين قباوه، ط١، لبنان – بيروت، دار المعرفة.

١٣- ابن إياز، الحسين بن بدر، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) شرح التعريف بضروري التصريف، ت: أ.د. هادي نهير، وأ.د. هلال ناجي المحامي، ط١، عمّان، دار الفكر.

١٤- الثمانيني، عمر بن ثابت، (١٤١٩ه - ١٩٩٩م) شرح التصريف، ت: د. إبراهيم البعيمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد.

١٥- الجرجاني، عبدالقاهر، (١٤٢٨ه-٢٠٠٧م)، المقتصد في شرح التكملة، ت: أحمد عبدالله إبراهيم الدويش، ط١، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١٦- ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٣٧٣ه-١٩٥٤م) المنصف شرح لكتاب التصريف، ت: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم.
١٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٤١٣ه-١٩٩٣م)، سر صناعة الإعراب، ت: د. حسن هنداوي، ط٢، دمشق، دار القلم.
١٨- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل، ت: د. موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني.
١٩- الحموي، ياقوت، (١٣٩٧ه – ١٩٧٧م) معجم البلدان، بيروت، دار صادر.
٢٠- الحنبلي، ابن عادل، (١٤١٩ه-١٩٩٨) اللباب في علوم الكتاب، ت: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، ط١، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية.
٢١- الخفاجي، شهاب الدين، عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، بيروت، دار صادر.
٢٢- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م) المفصل في علم العربية، ت: د. فخر صالح قدارة، ط١، عمّان، دار عمار.
٢٣- السراج، أبو بكر، (١٤١٧ه- ١٩٩٦م) الأصول في النحو، ت: عبدالحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٢٤- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحق، (١٤٠٥ه – ١٩٨٥م)، المقصور والممدود، ت: د.محمد محمد سعيد، ط١، مصر، مطبعة الأمانة.
٢٥- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (١٤٠٦ه) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: د. أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.
٢٦- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م)، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.
٢٧- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، (١٤٢٩ه-٢٠٠٨م) شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

٢٨- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط١، جامعة أم القرى، مكة، مركز إحياء التراث الإسلامي.

٢٩- الطائي، محمد بن مالك الطائي، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، إيجاز التعريف في علم التصريف، ت: محمد عثمان، ط١، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.

٣٠- ابن عقيل، بهاء الدين، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) المساعد على تسهيل الفوائد، ت: د. محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر.

٣١- العكبري، أبو البقاء، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: غازي مختار طليمات، ود. عبدالإله النبهان، ط١، سورية – دمشق، دار الفكر.

٣٢- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (١٤٠١هـ-١٩٨١م)، التكملة، ت: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، الرياض، جامعة الرياض.

٣٣- المبرد، أبو العباس، (١٤١٥هـ – ١٩٩٤م) المقتضب، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، ط٣، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٣٤- المرادي، الحسن بن قاسم، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: أ.د عبدالرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي.

٣٥- ناضر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، القاهرة، دار السلام.

٣٦- ابن يعيش، موفق الدين، (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م) شرح المفصل للزمخشري، ت: د. إميل بديع يعقوب، ط١، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية.